النزاع الأوروبي ـ الأمريكي ـ الياباني ومستقبل الإتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية *

خالدي الهادي *

أستاذ مساعد بمعهد العلوم الإقتصادية

مقدمة

عرف الخلاف الأمريكي – الأوروبي ذروته في المدة الأخيرة لا سيما بعد أن قررت الولايات المتحدة الأمريكية فرض رسوم جمركية على المنتجات الفلاحية القادمة من أوروبا، وقد أدى هذا القرار إلى إسراع المنظومة الأوروبية – لا سيما وأنّها على أبواب إقرار الوحدة لإتخاذ موقف موحد لمواجهة هذا السلوك الذي وصف بأنّه غير طبيعي، إذ صدر عن أصحاب فكرة الإتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعرفة الجمركية وهذا ما شجعنا في هذا المقام للبحث في مستقبل هذه الإتفاقية، ولبلوغ هذه الغاية فإنّه من الأهمية بمكان التطرّق إلى بوادر هذه الفكرة والأهداف التي أنشـأت من أجلها، فإتفاقية الجات، شرع التفكير في إنشائها منذ 18 فبراير 1946، أين وافق المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة على مشروع

---

* المقال في أصله محاضرة تم إلقاؤها في إطار "الحسبس الإقتصادي" بالمعهد يوم 16 / 12/ 1993 وقد تم إدخال بعض التعديلات عليها بما يجعلها صالحة للنشر مع إضافة عنصر جديد وهو (اليابان).

تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية سوف نأتي على ذكره في أوانه ومناقشة خلفيات التوقيع على نصوص هذه الإتفاقية التي جاءت كنتيجة لجملة من الجهود؛ وعليه فإنّ التعمق في دراسة فلسفة وأهداف هذه الإتفاقية يسمح لنا لا محالة من إدراك جوهر وحقيقة الخلاف القائم بين أوروبا وأمريكا، وفي ذات الوقت يمكننا من وضع تصور أو جملة من التصورات لمستقبل هذه الإتفاقية في ظل التغيرات التي يشهدها الإقتصاد الدولي بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة، وهذا ما يعتقده البعض على أنّ الخلاف يعد حديثا أو مجرد سوء تفاهم ظرفي بين القطبين فالشواهد التاريخية تثبت عكس ذلك، والخلاف يمكن إرجاعه إلى مرحلة ما بين الحربين وهذا ما يبين أهمية هذا الموضوع ومن أجل تقصي الحقائق التي تحيط بهذا الموضوع فإنّه من الضروري والأهمية بمكان إنتهاج الخطوات التالية:

أولا: التعريف بالإتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعريفة الجمركية (الأهداف والفلسفة)>

ثانيا: الشواهد التاريخية للنزاعات الأوروبية – الأمريكية.

ثالثا: النزاع الحالي جوهره وأسباب تطوره.

رابعا: آفاق ومستقبل الجات.

أولا: جوهر الإتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعريفة الجمركية (GATT): تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة لأخرى، وعادة ما يشتد النزاع فيما بينها لإكتساب أسواق جديدة ومن ثمت تعمل على زيادة الصادرات بإتباع سياسة الإغراق، هذه النزاعات بلغت ذروتها ما بين الحربين، والواقع أن هذه النزاعات والصراعات تعكس رغبة كل طرف في

التحكم والهيمنة على دواليب الإقتصاد العالمي وقد إستمر هذا الوضع إلى حين إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أين تظافرت الجهود وصدقت النوايا من أجل تنظيم العلاقات الإقتصادية والتجارية، وبالفعل شرع في عرض جملة من المقترحات تجمع على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية لحل المشاكل ومحو أثار الحرب العالمية وهذا في مجال النقد والإستثمارات والتجارة الدولية، وهكذا تم إنشاء الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير وفيما يخص التجارة الدولية فإنه تم إستدعاء مؤتمر دولي وهذا بإقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية في 18 فيفري 1946، وبالفعل بدأ التحضير لهذا المؤتمر الذي عقد في هافانا بين 21 نوفمبر 1948 وتم تحرير وثيقة الميثاق الذي عرف بميثاق هافانا (1).

1- محتوى الإتفاقية:

لقد شاركت في مؤتمر هافانا 53 دولة، واستمرت المناقشات لمدة 18 شهرا توّجت بالتوقيع على الإتفاقية (2)، ومن أهم نصوص هذه المعاهدة المادة رقم 106 والتي بموجبها يتم إنشاء المنظمة الدولية للتجارة (GATT) والتي في إطارها يتم العمل على مناقشة سبل تطوير وتحرير التجارة، كما تبحث

---

(1)- إسماعيل العربي - التعاون الإقتصادي للتنمية- ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر- 1979 ص 95.

(2)- آدم وادي - الجات كإطار قانوني للتعاون التجاري الدولي- أطروحة ماجستير معهد العلوم القانونية والإدارية - جامعة الجزائر 1992 ص 18.

عن الحلول المناسبة للتعريفة الجمركية وحصص الإستيراد واحتكار الدولة للتجارة الخارجية....إلخ، إلا أن هذا النص لا يمكن إعتباره في الواقع المنطلق الذي بموجبه يتم تأسيس الإتفاقية (الجات) محل البحث والدراسة، بل الفضل في إنشائها، يرجع إلى مجموعة من الدول وعددها 23 دولة جلها من اللجنة التحضيرية حيث قرروا التفاوض بشأن تخفيض التعرفة الجمركية ورفع القيود على التجارة فيما بينهم وهذا قبل الظهور الرسمي لمنظمة تسمى بالإتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعريفة الجمركية والتي أصبحت سارية المفعول إبتداءا من أول جانفي 1946 (1)، وهكذا طويت فكرة هافانا وحلت محلها منظمة الجات التي أصبحت منذ ذلك الحين الإطار الرسمي الذي يتم فيه وضع القواعد وسن القوانين وحل الخلافات والنزاعات المتعلقة بالتجارة الخارجية والمعاملات الدولية.

ومن أهم أجهزة الجات المؤتمر السنوي للأطراف المتعاقدة و الذي له صلاحية التشريع وإصدار القرارات وضبط دواليب التجارة الدولية وتتراوح دورة المؤتمر من 3 إلى 4 أسابيع كما يدرس المؤتمر الترشيحات وله حق الموافقة أو الرفض (2)، كما يتفرع عن المؤتمر لجان متخصصة نذكر في هذا السياق أهمها لجنة التجارة للمنتوجات. كما تعمل على توطيد ميزة الدولة الأولى بالرعاية والنظام الخاص بالتعريفة الجمركية المنخفضة المعمول بها لدى جميع الأطراف المتعاقدة، ويتم الإنظمام إما عن طريق الإنتخابات، وفي هذا لإطار لا بد للمترشح من الحصول على 75 ٪ من الأصوات وإذا لم

---

(1)- إسماعيل العربي - مرجع أعلاه ص 96.

(2)- إسماعيل العربي - مرجع سبق ذكره ص 97.

يتمكن من تحقيق ذلك فإنه يلجأ إلى الدولة المستعمرة لتزكيته (أنظر المادة 26 وثيقة الجات) [1]، كما نص ميثاق الجات على إمكانية التمتع بالعضوية المؤقتة والذي يخول للدولة المستفيدة من تجديد عضويتها كل سنة وبذلك يسمح لها بحضور الإجتماعات دون أن يكون لها الحق في التصويت أو المساهمة في إتخاذ القرارات (أي بمرتبة ملاحظ)، مع إلزامها بنصوص الجات المتعلقة بالتجارة الدولية.

2- فلسفة الجات:

تنطلق إتفاقية الجات من فلسفة ثابتة -كما أشرنا إلى ذلك سابقا- فغايتها في ذلك تحرير التجارة بين الأطراف المتعاقدة وهذا بالإعتماد على مبدأ المساواة وعدم التميز وتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية....إلخ، إلا أن الميثاق ترك جملة من المنافذ والتي -في الواقع- تشكل موضوع بحثنا فعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر فإن الإتفاقية سمحت للدول الأعضاء من فرض قيود لحماية صناعتها في ظروف إستثنائية وهذا بعد موافقة الجات وبعد التشاور مع صندوق النقد الدولي (أنظر المادة 25 من الميثاق) [2]. إن الأمعان في ظروف نشأة الجات وأهدافها والعوامل التي ساعدت على إنجاحها يبرهن على تظافر جهود البلدان المشاركة في مؤتمر هافانا، وتؤكد من جهة أخرى على أن الإتفاقية تعد حلقة مكملة من العلاقات المكونة للنظام الإقتصادي العالمي الذي شرع في إرساء قواعده غداة إنهاء الحرب

---

(1)- مرجع أعلاه ص 99.

(2)- مرجع أعلاه ص 102. أنظر أيضا المواد 12-13-14 ولا سيما 15 التي تبين مجال تعاون الجات مع الصندوق النقد الدولي.

العالمية الثانية، ومن ثمة فإن الجات ما هي إلا هيكل مكمل هياكل النظام الدولي ويبرز ذلك من خلال الأهداف والوسائل المسطرة والتي نوردها على النحو التالي:

1- فمن حيث الأهداف، نصت الإتفاقية على أن الجات تعمل على تحقيق:

* رفع المستوى المعيشي للشعوب.
* التشغيل الكامل للقوى العاملة.
* الإستخدام الأمثل للموارد العالمية مع توسيع نطاق تبادل البضائع.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب عموما، التوسع في حجم التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق رفع القيود الجمركية والتي تعد بحق عائقا تحول دون تطور ونمو التجارة الخارجية..

2 - أما من حيث المبادئ والوسائل المستخدمة والتي تراها الجات كفيلة بتحقيق الأهداف السالفة الذكر فقد تم حصرها فيما يلي: (1)

1-مبدأ عدم التميز الذي يعد حجر الزاوية في إتفاقية الجات ويقوم على مبدئين هما على التوالي:

1 -1: مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية: فهو يعبر عن المساواة في المعاملة، بحيث كل تفضيل يمنح لطرف متعاقد أو غير متعاقد يعمم لجميع الأطراف في الإتفاق بحيث يشمل عوامل الإنتاج - الخدمات - وسائل النقل

(1)- GATT: Ce qu'il est, ce qu'il fait- Centre WILLIAM Rappard 1991- Suisse . p.8.

- الملكية الصناعية، المنافع والمجلات التجارية.

2-1: مبدأ المعاملة الوطنية، إن حركة السلع بين الدول المتعاقدة في ظل إتفاقية الجات تعفى من الضرائب والرسوم الداخلية والإضافية وهذا يعني فسح المجال أمامها لمنافسة السلع الوطنية.

2 - الإتحـــادات الجمركية ومناطق التجارية الحرة (UNION DOUANIER ET ZONE FRANCHE) : تعمل الجات على تشجيع وإقامة الإتحادات الجمركية مناطق التجارة الحرة والتي من شأنها تطوير مجال التعاون الجهوي الإقليمي فالإتحاد الجمركي يعني إستبدال إقليم جمركي واحد، بإقليمين جمركيين أو أكثر بحيث يساهم في حرية التجارة داخل الإقليم الواحد من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كل عضو من أعضاء الإتحاد ملزم بتطبيق نفس الرسوم واللوائح التجارية ويشترط في قيام الإتحاد الجمركي الغاء الرسوم الجمركية المنفردة والعمل على رسوم جمركية موحدة داخل الإتحاد الواحد.

أما مناطق التجارة الحرة (ZONE FRANCHE)، فإنه يمكن تعريفها مجموعة تتكون من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية والتي تلغى فيها الرسوم واللوائح التجارية الأخرى المقيدة (أنظر المادة 24 الفقرة 8 من الإتفاقية الجات)، وعليه فإذا كان الإتحاد الكمركي يقوم على إعطاء معاملات تفضيلية عند حدوث التبادل التجاري بين دول الأعضاء فإن المناطق التجارية الحرة تقوم على إلغاء هذه القيود وهكذا فإن شروط قيام مثل هذه المناطق يتطلب وجود مجموعة من دولتين أو أكثر من جهة، كما يتطلب إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية من جهة أخرى.

3 - مبدأ حظر القيود الكمية:

لقد منعت الإتفاقية العامة للجات فرض القيود الكمية على الواردات أو الصادرات سواء من التقييد الكلي أو الجزئي للسلع إلا إنها إستثنت من ذلك بعض الحالات نوردها على النحو التالي: (1)

1 - 3 - الإستثناء الخاص بحماية ميزان المدفوعات.

2 - 3 - الإستثناء من أجل دفع عجلة التنمية الإقتصادية.

4 - مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية:

تعد الرسوم الجمركية إحدى العوامل التي تثبط ديناميكية التجارة الدولية، ولذا نصت إتفاقية الجات على ضرورة التفاوض بين الدول الأعضاء للعمل على القيام بالتخفيضات الجمركية وذلك بصفة دورية والتي إصطلح على تسميتها بجولات التعريفة الجمركية بحيث تدرج نتائج هذه الجولات في نصوص الإتفاقية العامة... ومن ثمة فإن تحقيق هذه الغاية تعد من الأولويات التي أنشأت من أجلها الجات.

5 - مبدأ عدم الإغراق:

يعد الإغراق سياسة تطبيقية للتمييز السعري، أو بعبارة أخرى أصح وأدق هو بيع أو تصدير السلع بأقل من السعر المعمول به وفي الواقع يتم الإغراق بوسيلتين هما:

---

(1)- J. Thuillier: théorie et pratique de la cooperation économique intenationnal.- librairie de Medias PARIS 1975 p. 142.

1 - 5 - نظام الإعانات: وذلك بهدف دعم الإغراق، إذ تسمح بيع هذه المنتجات في الأسواق بسعر أقل من السعر المعمول به.

2 - 5 - عن طريق الإغراق، بحيث يتم بتحمل المستهلكون محليا فروق الأسعار.

مما سبق، يتبين لنا أن إتفاقية الجات تسهر على تجسيد مبدأ تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وبالفعل يمكن إعتبار الجات المنبر الذي أثيرت عليه أفكار أنصار الحرية والحماية وهذا من خلال الجولات العديدة التي سنذكرها في أوانها وسنركز على أهمها والأهمية في هذا المقام تتمثل في القرارات المتخذة والتي تجسد حقيقة فكرة حرية التجارة.

ثانيا : الشواهد التاريخية للنزاع الأوروبي - الأمريكي :

لم يكن ليكتب للجات ولصندوق النقد الدولي، ولا حتى البنك الدولي أو أي مؤسسة أخرى دولية النجاح لو لم يتوفر المناخ المناسب الذي ساهم في إنجاح وتعجيل القيام بهذه المؤسسات وهذا بعد أن عانت المجموعة الدولية من أزمة إقتصادية لم يشهد لها التاريخ مثيلا وحربا كونية جاءت على الأخضر واليابس وفتكت بأرواح الملايين، وهكذا فإن الحديث عن الإتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعريفة الجمركية، ودوافع نشأتها كما أسلفنا يتطلّب عرض الظروف الإقتصادية والمالية التي سادت الفترة محل الدراسة، فمنذ الحرب العالمية الأولى عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على زعزعة مكانة بريطانيا في العمليات المالية الدولية، وهذا بالرغم من كونها تعد قوة إقتصادية هائلة إلا أنّها أي الولايات المتحدة - بقيت عاجزة عن تحقيق ذلك وهذا نظرا للنشاط الدؤوب الذي ميّز بورصة لندن، مقارنة ببورصة نيويورك التي لم تكن في تلك الفترة سوى بورصة وطنية ناهيك عن ذلك القصور الذي

ميّز المصارف الأمريكية والتي لم تنطلق بعد في تمويل التجارة الدولية، كما أنّ الدولار لم يكن مقبولا كعملة احتياطية وهذا عكس الجنيه الإسترليني الذي ضفت عليه هذه الميزة.

هذا الوضع لم يدم طويلا إذ منذ سنة 1919 فقدت بريطانيا احتكارها المالي كما فقدت في ذات الوقت مركزها المالي الدولي، وأصبح بإمكان المضاربين الإختيارين العديد من العملات، وهكذا فإنّ فقدان الثقة في سوق المالية سمح بإنتقال الرساميل إلى الأسواق الأخرى وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد ملامح المنافسة بين لندن ونيويورك وقد أثر ذلك سلبا على التعاون الدولي وتدهور الأوضاع ببروز الركود الإقتصادي مابين 1919-1939 (1).

ولقد برزت خلال هذه الحقبة التاريخية جملة من المحاولات نذكر منها في هذا السياق مؤتمر جنوة (CONFERENCE DE GENE)، والذي يعد بحق أولى المحاولات الجادة الإقامة النظام الدولي حيث أكد المشاركون على ضرورة التعجيل بالعودة إلى قاعدة الذهاب وذلك بهدف مكافحة الركود الإقتصادي ولتحقيق ذلك فقد تمّ إقتراح إنشاء هيئة دولية تعمل على تقديم القروض بهدف حديد قيمة وإرادتها الأساسية، والتي تدور حول الفكرة السالفة، إلا أنّها باءت كلها بالفشل لإنعدام الشروط الموضوعية التي تشجع قيامها والتي لم تجد الإرادة الصادقة في التطبيق، وحسب إعتقادنا فإنّ الفشل يمكن

(1)- خالدي الهادي: الهيمنة من خلال أطروحات التجارة الدولية أطروحة ماجستير معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1992 ص 188.

تفسير من زاوية كون مصادر التمويل للدول لم تكن مطروحة آنذاك بسبب هيمنتها على العالم واستغلالها للموارد الطبيعية والبشرية عن طريق المستعمرات التي تعد بالنسبة لها سوقا رائجا لليد العاملة الرخيصة ولنهب ثروات الطبيعية وكذلك لتصريف المنتجات المصنعة، ومن ثمّة فإنّ مجرد التفكير في مثل هذه المشاريع إنما يكون بهدف تمويل العجز لبعض البلدان المتأثرة من الحرب العالمية الأولى وبالرغم من ذلك فإنّ هذه المقترحات لم تلق صدى، ذلك لأنّ الإقتصاديات الرأسمالية في هذه المرحلة اعتمدت على الرأسمال الخاص، إذ أنّ دور الدولة المتدخلة لم يظهر إلا بعد الأزمة العالمية الكبرى، التي برزت بعد انهيار بورصة نيويورك وذلك سنة 1929، أين تفشى الركود الإقتصادي وبسرعة إلى بريطانيا وفرنسا وألمانيا لتعم كل دول أوروبا، و يتجلى ذلك من خلال إنخفاض أسعار الجملة بنسبة 25 ٪ وذلك مابين 1929-1931 وارتفاع نسبة البطالة من 10.3 ٪ سنة 1919 لتصل إلى 18.5 ٪ في أكتوبر 1930، وارتفعت إلى 22.4 ٪ في سبتمبر 1931 (1)

أما على مستوى ميزان المدفوعات، فبعد أن عرفت المدفوعات الجارية فائقا قدر بـ 103 مليون جنيه سنة 1930، أصبح العجز يقدر 104 مليون جنيه في السنة الموالية، كما انخفضت الصادرات خلال نفس الفترة بقيمة 46 ٪، وعرفت شروط التبادل تدهورا ملحوظا وانعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري، ونجم عن هذا الوضع المتردي إفلاس الكثير من المؤسسات الصناعية وإغلاق الكثير من المصارف، وفي هذا السياق أشار تقرير ماكميلان (MACMILLAN) الذي أعده في شهر جويلية 1931 إلى

(1)- M.NIVEAU: histoires des faits économiques P.V.F France 1956 P: 224.

إنعكاسات الأزمة الإقتصادية من خلال إبرازه لحجم المديونية البريطانية وتنامنيها على المدى القصير، وقد ساهم ذلك بقسط كبير في زعزعة ثقة المتعاملين الإقتصاديين الأجانب ونفورهم [1].

هذه الظروف، جعلت مجموعة الكنولث، تعمل على إيجاد سبل تطوير المبادلات الدولية، إلا أنّ هذه الرغبة لم يكتب لها النجاح وذلك لعدم إستجابة بعض الأطراف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن إرجاع فشل هذا المسعى إلى إنعدام الأمن السياسي وعدم نجاح تحويل اقتصاد الحرب إلى إقتصاد السلم، وقد كان لذلك أثار سلبية حيث خسر بنك إنجلترا 32 مليون جنيه من الذهب في 30 جويلية 1931، كما أرتفع سعر الخصم من 2.5 إلى 4.50 ٪ وهذا رغم القروض الممنوحة من قبل الولايات المتحدة وفرنسا إلا أن ذلك لم يجنب بريطانيا من التخلي عن قاعدة الصرف بالذهب (GOLD EXCHANGE STANDARD) [2]، وأصبح بذلك سعر الصرف حرا وعرف بذلك تدهورا لم يشهده من قبل أين بلغ 1 & = 3.276 $ في أواخر سنة 1932، ويعود ذلك إلى ظهور المناطق النقدية (ZONE MONETAIRE) واللتي اعتمدتها جملة من الدول رسميا سعيا منها للمحافظة على سعر صرف ثابت لعملاتها الوطنية مقابل الجنيه الأسترليني، وعلى سبيل المثال لا على سبيل الحصر قامت مجموعة من دول أمريكا الوسطى واللاتينية بربط عملاتها بالدولار الأمريكي مكونة بذلك منطقة الدولار(ZONE DOLLAR)، وهذا يكشف في الحقيقة عن الصراع الحاد من أجل اقتسام وإعادة اقتسام

(1)- M.NIVEAU.IBID P: 226.

(2)- M.NIVEAU: Ibid P: 237.

المناطق التابعة وقد أفرز ذلك الحربين العالميتين في مدى ربع قرن وقد كان لهما أثارا حساسة على أداء النظام الإقتصادي العالمي القديم والذي قام على مبدأ حرية التجارة وقاعدة الذهب، فالحرب العالمية الأولى أثرت سلبا على النظام النقدي الدولي، كما أثرت على حرية التبادل الدولي وأدى ذلك إلى التخلي عن العلاقات التجارية المتعددة الأطراف وإقامة علاقات ثنائية أساسها المقاصه (Clearing) وقد لجأت الكثير من الدول إلى إستخدام طرقا مختلفة للحماية ففرضت رسوما جمركية مرتفعة على إيراداتها، وسلكت في ذلك ألوانا شتى من القيود الكمية فضلا عن تخفيض قيمة العملة (DEVALUATION) وذلك بهدف تدعيم مركزها التجاري في سوق العالمية[1].

أما الحرب الثانية فقد أفرزت هي الأخرى أثارا سلبية لا تقل أهمية عن سابقتها من تقييد التجارة بنفس الدرجة السالفة الذكر لاسيما في ميدان السلع الزراعية والغذائية وحتى السلع الصناعية. وهكذا شهدت مرحلة 1945-1958 جملة من الأحداث الهامة بالنسبة للدول الرأسمالية إذ أعتبرت من التحديات الكبرى لمرحلة ما بعد الحرب وفي ذات الوقت يبرز تعاظم دور الولايات المتحدة في فرض هيمنتها الإقتصادية والنقدية وهذا في ظل ماعرف أنذاك بندرة الدولار، لاسيما إذا ما علمنا أن هذه الظاهرة تعد أهم عقبة تواجه دول أوروبا الغربية، بسبب استمرار اختلال موازين مدفوعاتها، ويبرز دور الولايات المتحدة في الهبات والتحويلات التي تمت

(1) خالدي الهادي مرجع سبق ذكره ص 171.

خلال 1946-1953 والتي قدرت بـ 33 مليار دولار، كما شهدت هذه المرحلة ولادة جملة من المؤسسات الدولية ولقد كان باع الولايات المتحدة طويلا في انشائها مؤكدة بذلك دورها وقيادتها للنظام الدولي الجديد (أي الحالي)، بالإضافة إلى إتساع رقعة الدولار ودوره في تسوية الصفقات الدولية، ضف إلى ذلك توغلها في الدول الأوروبية عن طريق ضخ كميات هائلة من رؤوس الأموال ومن العوامل التي تعكس في بروز الدور الأمريكي ظهور الكتلة الإشتراكية كقطب له وزنه والدخول معه في صراع اصطلح اصطلح على تسميتها بالحرب الباردة، والتأكيد هذا الدور والحد من توسع رقعة الإشتراكية فقد تمّ تنفيذ مشروع مارشال (Projet Machall) وذلك سنة 1948-1952 والذي تمّ تغطيته بمبلغ يتروح بين 13-15 مليار دولار وقد كان لذلك أثارا إيجابية منها تعزيز النمو الإقتصادي والمحافظة على المستويات المرتفعة للتوظيف داخل الولايات المتحدة من خلال تحويل فائض الإنتاج نحو أوروبا وزيادة الإستشارات بها [1].

ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز مكانة الولايات المتحدة القرار الذي طلبت فيه من الدول الأوروبية تخفيض معظم عملاتها وكان ذلك في سبتمبر 1949 إذ تمكن كاتب الدولة للخزينة الأمريكية من إقناع بريطانيا بتخفيض الإسترليني بالنسبة للدولار، وبالفعل قامت بريطانيا في شهر أوت 1949 من تخفيض الجنيه بنسبة 30.5 ٪ وسارت على هذا الدرب السويد

---

(1)- P. SAMUELSON: L'économique ed colin 1968.P 539.

وكذلك ألمانيا اللذان خفضا عملتيهما بنسبة 30.1 ٪ و 20.7 ٪ على التوالي، أما الليرة الإيطالية فقد خفضت بنسبة 63.9 ٪، بالرغم من أنّ هذه الإجراءات تتعارض وتوصيات بروتون وودز، إلا أنّها لاقت دعم وتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمة في ذلك أسلوب التهديد بقطع المعونات في حالة عدم الإمتثال لهذا القرار، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة من بسط هيمنتها على الصعيد العالمي، وفي هذا السياق يجب التأكيد على الفكرة التي أردنا بلوغها في البداية والتي مفادها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعد صاحبة المشروع لإنشاء منظمة تعتني بقضايا التجارة الدولية وتعمل على تحقيق أهداف المحددة منها إجراء التخفيضات الجمركية وذلك بما يخدم الإستراتيجية المسطرة والتي تعمل على تعزيز هذه المكانة وقد عقدت عدة جولات في إطار الجات نذكرها على النحو التالي.

1 - جولة جنيف 1947 - 1948.

2 - جولة أنسي (فرنسا) 1949.

3 - جولة تركي (أنجلترا) 1950 - 1951.

4 - جولة جنيف 1956.

5 - جولة جنيف 1960 - 1962.

6 - جولة كينيدي 1964 - 1967.

7 - جولة طوكيو 1973 - 1979.

8 - جولة نيروجي -بداية الثمانينات.

9 - جولة الأوروغواي 1986 - 1993.

ولقد سمحت جميع هذه الجولات إلى تحسين التبادل التجاري وحق الدخول إلى الأسواق العالمية، وتشجيع الصادرات، إلا أن جولة طوكيو، كانت الدورة الأكثر تميزا عن سابقاتها وهذا نظرا للمعطيات الجديدة والتحولات التي عرفها العالم خلال عقد السبعينات، ولهذا فسوف لن تتطرق إلى كل الجولات بل سنقتصر على عرض البعض منها على النحو التالي:

- **جولة كينيدي:**

للقد شارك في هذه الجولة 53 دولة ناقشت جملة من المشاكل التي تعترض سبيل التجارة العالمية وقد تم حصر هذه المعوقات في المحاور التالية:

1 - تخفيض الرسوم الجمركية بأكبر قدر ممكن.

2 - تحسين سبيل وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية.

3 - تقديم إمتيازات للدولة النامية دون مطالبتها بالمعاملة بالمثل.

وبعد المناقشات توصلت هذه الجولة إلى النتائج التالية نذكر أهمها في هذا السياق:

1 - تخفيض الرسوم الجمركية بما فيها تلك المتعلقة بالقطاع الصناعي.

2 - ترتب أيضا على هذه الجولة، رفع أسعار الحبوب العالمي بنسبة 17 ٪ وهذا يعد في الواقع عبئا إضافيا يؤثر سلبا على إقتصاديات الدولة المتخلفة وذلك الإعتمادها على الإستيراد هذا المنتوج الأساسي والواسع الإستهلاك.

- جولة طوكيو: 1973 - 1979.

إنطلقت هذه الجولة في ظروف جد حساسة وإستثنائية، إذ تميزت بعدم الإستقرار النقدي والركرد الإقتصادي وعجز الميزان التجاري للدول المستوردة للنفط، وهذا ما شجع على التخلي على مبدأ التحريرية والتحول إلى نمط قيل عنه بأنه بداية الحماية التجارية، وهكذا جاءت هذه الجولة لتترجم التدهور الذي بات واضحا، ومن ثم اتفق المفدبون الحاضرون في هذه الجولة على جدول الأعمال الذي يمكن حصره في النقاط التالية:(1)

1 – تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

2 – دراسة نظام للضمان المتعدد الأطراف.

3 – تخفيض العقبات التجارية في القطاع الزراعي.

4 – تقديم معاملة تفضيلية للمنتجات الإستوائية.

5 – إزالة العقبات التجارية غير التعريفية المباشرة وغير المباشرة.

ولقد إتفق المؤتمرون على النقاط التالية:(2)

1 – تخفيض حقوق الجمارك شاملا الآلاف من المنتجات الصناعية وتم الإتفاق على أن مدة التخفيضات تستمر لمدة (08) ثمانية سنوات على أن تنتهي في الفاتح من جانفي 1987.

2 – إقرار شرط الوقاية إذ يمكن للدولة قيودا على الواردات في حالة ما إذا كانت الواردات تهدد الصناعة المحلية الناشئة.

---

(1)– آدم وادي مرجع سابق الذكر ص 118.

(2)–مرجع أعلاه ص 120.

3 - في هذه الجولة تم أيضا الإعلان عن النوايا الطيبة بين اليابان وسو لأوروبية المشتركة (CEE) وذلك للعمل على تخفيض الحواجز الجمركية المختلفة.

لم تساعد هذه النتائج في الواقع على إستقرار التجارة العالمية وإزدهارها بل إشتد الصراع والنزاع بين الدول لا سيما مجموعة السبعة أي الدول الأكثر غني في العالم، والتي لم تلتزم بهذه التوصيات والقرارات التي لاقت إجماع الأعضاء، وعليه فإن النزاع أوالصراع الحالي لا يمكن بأي حال من الأحوال تشخيصه وحصره دون معرفة وتحليل خلفياته.

ثالثا: النزاع الحالي جوهرة وأسباب تطوره:

كما أسلفنا، فإن النزاع الأوروبي الأمريكي وحتى مع اليابان لا يمكن بأي حال من الأحوال أعتبار، نزاعا حيدث النشأة، فكما رأينا سابقا يمكن إرجاعه إلى الفترة لما بين الحربين، وقد يذهب البعض إلى حد إعتباره تنافس خاص وهذا من أجل إعادة إقتسام العالم والهيمنة على الأسواق، ولقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بلوغ أهدافها، وفي هذا السياق أبدى الكثير من الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، قلقهم لمستقبل النظام الإقتصادي العالمي نذكر منهم على وجه الخصوص الباحث فرنسوا بيروF.Perroux ، والذي أكد في أطروحته على هيمنة الإقتصاد الأمريكي على الإقتصاد العالمي، واعتبر ذلك من الحقائق التي لا ريب فيها وذريعته في ذلك التوسع السريع للإستثمارات الأمريكية فيما وراء البحار لا سيما منذ الستينات، حيث نجد تحويلات ميزان المدفوعات الأمريكية قد إرتفعت كثيرا. وبالفعل في سنة 1960 نجد 155 مشروعا في الخارج تملك تقدما كبيرا في مجال التكنولوجيا يجعل الفرق شاسعا بينها وبين أوروبا، لا سيما في الصناعة

البترولية والصناعات الغذائية وصناعات آلات الكمبيوتر، وهكذا فإن كل أزمة تصيب الإقتصاد الأمريكي، إلا وكانت لها إنعكاسات سلبية على الإقتصاد العالمي ككل، وفي هذا السياق تعرض الإقتصاد العالمي لأزمة مع مطلع الستينات أين عرف ميزان المدفوعات الأمريكية عجزا إجماليا كبيرا، فهي تملك إحتياطات كبيرة من الذهب بحيث كل دولاريتداول على المستوى الدولي مضمون ومغطى خلال هذه الفترة إلا أنه إبتداء من 1960 إنخفض المخزون من الذهب بمقابل مجموع الدولارات المتداولة بالخارج من طرف الهيئات الرسمية والمؤسسات الخاصة، وقد تسبب ذلك زعزعة في الثقة بإمكانية الصرف طويلة الأجل للعملة الأمريكية مقابل الذهب، وهذا ما جعل جملة من البنوك المركزي تقوم بصرف رصيدها من الدولارات وتحويلها إلى الذهب، ولمواجهة هذه الصعوبات قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول الأوروبية بوضع نظام هدفه الدفاع عن الدولار من المراقبة والمضاربة ولقد إتخذت جملة من الإجراءات: (1)

1 - إجراء يتعلق بالحفاظ على الغطاء الذهبي للدولار.

2 - إجراءات لتفادي تحويل الدولار إلى الذهب.

3 - مساندة سعر الصرف للدولار والجنية الإسترليني.

---

(1)-Gh. Goux: Pourquoi la crise? cahier francais. Lacrise du SMI 1972 p 8.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، تم الإتفاق مباشرة مع البنوك المركزية إلا أن هذه التقنية لاقت صعوبات لكون الدولار لم يعد مغطى سوى بنسبة ضئيلة من المخزون من الذهب، بينما عملت الولايات المتحدة آنذاك على إحترام تعهداتها إلا أن ذلك من الناحية العملية كان أمرا مستحيلا، بالرغم من أنها إلتزمت في إجتماع (BALE) على إستعدادها لتبديل الدولارات الرسمية بالذهب، إلا أنها في ذات الوقت طلبت من سائر الدول عدم الإقبال على مثل هذا العمل وهكذا أصبحت البنوك الموكزية تملك الحق إلا أنها لا يمكنها إستعماله.

لقد أفرز هذا الإضطراب النقدي أثارا سلبيا - كما أسلفنا- في المنتصف الأول من الستينات نذكر منها ظاهرة التضخم، إلا أن هذه الظاهرة كانت أقل وطأة على الإقتصاد الأمريكي، وهكذا فإن جملة من الأصول الدولية السائلة غير كافية لتأمين إنتظام اليات النظام النقدي الدولي تماشيا مع إطراد نمو الإنتاج والتجارة الدولية، هذا ما أدى بإشتداد الطلب على الذهب، حيث خسرت بلدان مجمع الذهب (POOL D'OR) خلال 6 أشهر ما قيمته 2.5 مليار دولار وقد أدى ذلك إلى عقد إجتماع في واشنطن في 17 مارس 1968 (1) والذي تقرر فيه إلغاء هذا المجمع وأصبح بذلك سعر الذهب خاضعا لمكانيزمات السوق، وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن هذا المجمع نشأ بهدف دعم الدولار الأمريكي، بسبب خروج الرساميل من جهة وحرب الفيتنام من ناحية أخرى والتي أفرزت اثارا سلبية هددت إستقرار المبادلات التجارية الأوروبية بما في ذلك نظام الأسعار الزراعية المشتركة،

(1)- خالدي الهادي مرجع سبق ذكره ص 202.

وهذا ما جعل المجموعة الأوروبية تلجأ إلى إتخاذ إجرتءات وتدابير حيث تم إعتماد سوقين للدولار، أين تعد السوق الأولى، سوقا رسمية وتختص بتسوية المعاملات التجارية وفيها يبقى سعر صرف الدولار ثابتا، أما السوق الثانية فهي السوق الحرة وتختص بالمعاملات الأخرى لا سيما حركات رؤوس الأموال ويتحدد سعر الدولار فيها على أساس ميكانيزم السوق. وقد نجم عن هذا الإضطراب تضخم حاد مع بروز ظاهرة الكساد التي تؤثر في أسواق السلع والعمل وهذا ما أدى إلى تزايد معدل البطالة لكل من عنصري رأس المال والعمل، وهكذا تجاوز معدل البطالة في البلدان السبعة الصناعية 6.5 ٪ سنة 1981. كما تدهورت فرص العمالة بشدة في بعض القطاعات الصناعية.

وهكذا نتيجة هذه التغييرات والتحولات السلبية أصبحت إجراءات تقييد التجارة أكثر إنتشارا في سنة 1981، وهذا في القطاعات الصناعية والزراعية وقد ترجمت هذه التدابير على أنها إستثناء عن الإطار المتحرر القائم للإتفاقية العامة للجات وأنها ظرفية ستزول بمجرد زوال الظاهرة غير أن قواعد الجات لم تطبق بنفس الدقة في التجارة الزراعية لأسباب قانونية وتاريخية وبات من الصعب التوصل إلى إتفاق على التدابير المحددة والتي من شأنها رفع الحماية الزراعية وقد أرجعت هذه القيود الحمائية حسب بعض المحللين إلى التطورات التي عرفها سعر الصرف، وقد ذهب البعض الآخر إلى حد القول بأن تحرير التجارة أقل أهمية في ظل نظام تعويم سعر الصرف من شأنها أن تؤثر سلبا على التيسيرات الجمركية، فالغاية المرجوة من وراء ذلك تكمن في تحقيق الإكتفاء الذاتي.

كما توصلت إتفاقية واشنطن إلى فتح المجال لمناقشة إصلاح النظام

النقـدي الدولي وذلك تحت إشـراف الصندوق النقـدي الدولي، إلا أن هذه الإجراءات المفروضة من طرف الولايات المتحدة هددت إنسجام وتضامن السوق الأوروبية كما هددت إستقرارمبادلاتهم التجارية بما في ذلك نظام الأسعار الزراعية ومن ثم فإن نظام الصرف الجديد يعد أكثر مرونة من النظام السابق، إذ أنه يترك للدول الأعضاء الحرية في إختيار النظام الملائم بها شرط أن لا يتعارض مع أهداف الصندوق، وفي هذا السياق قامت ستة دول في السوق الأوروبية المشتركة ي 2 مارس 1973 بتعويم عملاتها أداء للدولار والين الياباني، مـع إبقاء سعر الصرف فيما بينـها في حدود + 2.25٪ وهو ما إصطلح على تسميته بنظام الثعبان الأوروبي (LE SERPENT EUROPEEN)، إلا أن هذه التـعديلات لم تأت بالنتـائج المرجوة وذلك للتقلبات النقدية المستمرة، آخرها إنهيار بورصة بيويورك (KRASH DE LA BOURSE DE NEW-YORK) في 19 أكتـوبر 1987، الشيء الذي عرقل التجارة الدولية، وسوف نبين من خلال عرض وتقييم جولة الأورغواي.

- **جولة الإراغواي والنزاع الحالي:**

في الواقع تعـد جـولة الأوراغـواي إعـلان عن الإنطلاق الرسـمي للمفاوضات المتعددة الأطراف، وكان ذلك في 20 ديسمبر 1986، والتي يرجى منها الإعلان عن تدابير تجارية جديدة تقوم على المحاور التالية:(1)

1 - تعديل بعض نصوص إتفاقية الجات لا سيما فيما يتعلق بشرط

---

(1)-GATT: Focus N° 108 - juin 1994- Le cahier Français 30 Novembre 1994 p 4.

الوقاية وتسوية النزاعات.

2 - تخفيض الإجراءات غير الجمركية (الإدارية).

3 - تخفيض التعريفات على المنتجات الزراعية.

بالإضافة إلى هذه المحاور تم إدراج مناقشة موضوع تجارة الخدمات.

ولقد مرت جولة أوراغواي بعدة أشواط نذكر في هذا المجال لقاء مونريال بكندا وكان ذلك في ديسمبر 1989 وشملت المنتوجات والملكية الصناعية وكذلك الوقاية الزراعية.

أما جولة أوراغواي التي جرت في ديسمبر 1990 والتي شارك فيها عدد كبير من الدول المتخلفة تعهدت الأطراف المشاركة بتقديم مساعدات التنمية الإقتصادية، وأدرجت تجارة الخدمات في المفاوضات، كما تم تعديل بعض جوانب الإتفاقية المتعلقة بإقامة الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة. لكنها لم تحقق النتائج المنتظرة، وهذا يثير عددا من علامات الإستفهام حول مستقبل التجارة الدولية في إطار الإتفاقية المتعلقة العامة للجات، وذلك في الوقت التي يتزايد فيه الإتجاه العملي نحو إقامة التكتلات التجارية الإقليمية وفتح مناطق التجارة الحرة وإنشاء الإتحادات الجمركية وعلى الرغم من أن إقامة مثل هذه التكتلات يعد أحد نصوص الإتفاقية، إلا أنها على ما يبدو من خلال الممارسة العملية تحولت إلى سلاح ومعول لهدم إمكانية

الإتفاق المتعدد الأطراف في مجال العلاقات التجارية الدولية، ولقد بلغت الخلافات ذروتها لاسيما بين دول الإتحاد الأوروبي وبين الولايات المتحدة وكذلك اليابان، وهذا بعد أن أفصح الأوروبيون، عن إعلان قيام إتحادهم والذي يعد أكبر قوة إقتصادية إقليمية في العالم، وهذا يعكس في الواقع إرادة هذه الدول نحو إقامة نظام عالمي جديد، يختلف في مكوناته السياسية والإقتصادية عن ذلك النظام الذي ساد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والذي أرتكز على تحقيق التوازن بين القوتين العظمتين، وأمام سقوط المعسكر الإشتراكي وكذلك التوقيع على إنهاء الحرب الباردة في مؤتمر القمة بباريس لنزع الأسلحة، برز إلى الوجود نظام عالمي جديد أحادي القوة (Super-power)، لذا كان من الطبيعي والضروري أن تتجه القوى الإقتصادية الكبرى في العالم نحو التكتل وارساء القواعد لتحقيق التوازن الإقتصادي العالمي، وهذا بإعتباره عنصر رئيسي للنظام الجديد والذي يسمح بالتوجه نحو إندماج هذه القوى سياسيا وعسكريا.

إن النزاع الأمريكي – الأوروبي – وهذا حسب تصورنا – إشتد بعدما قامت 12 دولة أوروبية بالتوقيع على معاهدة ماستريخت وذلك في شهر فبراير 1992، والتي بمقتضاها تم اقرار الوحدة مع مطلع سنة 1993، مع العلم أن هذه المعاهدة فتحت بابا واسعا أمام دول أوروبا الشرقية وذلك بهدف إقامة أوروبا الكبرى، لا سيما وأنها تضم ألمانيا الموحدة وهي أكبر قوى إقتصادية وعسكرية وهذا ما جعل الولايات المتحدة تتحرك لمواجهة هذا التطور، ومحاولة عرقلة هذا المشروع ويبرز ذلك جليا لا سيما بعد إعلان الولايات المتحدة بتطبيق أساليب هي في الواقع تتعارض وأهداف الجات أهمها فرض رسوما جمركية على المنتوجات الزراعية القادمة من

أوروبا، هذا ما جعل الإتحاد الأوروبي يلجأ إلى المفاوضات والتي أخذت بعدا سياسيا واستراتيجيا لم يسبق وإن عرف العالم مثيلا له منذ نشأة الجات، وفي الواقع يعكس هذا النزاع التحولات الإقتصادية لا سيما بعد توقيع معاهدة ماستريخت، ولتأكيد هذه الأطروحة نقدم الإجراءات المتخذة لمواجهة ذلك، وفي هذا السياق أبرمت إتفاقية النافتا (NAFTA) أي (NORTH-AMERICAN FREE AND TRADE)، والتي إعتبرها المختصون إتفاقية العصر، وقد تم التوقيع عنها في أواخر 1992، معلنة بذلك قيام أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وتعمل هذه الإتفاقية على إلغاء كل التعريفات الجمركية بين الدول الثلاث وذلك لمدة خمسة عشرة سنة (15 سنة).

وفور تطبيقها يتم إلغاء التعريفات الجمركية على نصف المواد المشمولة بالإتفاقية وعددها 9 آلاف سلعة، وعلى 15 ٪ بعد 5 سنوات، وعلى الباقية من السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول الثلاث فيما بين 6 - 15 سنة. وقد دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ مع مطلع 1994.

ولقد تضمنت الإتفاقية أنشطة متعددة،مع التركيز على البترول والحبوب وهي من الفروع الإستراتيجية في صراع الأقطاب الثلاثة المتنافسة مستقبلا. وللتوضيح أكثر نحاول بالمقارنة التالية الوقوف على أهمية النافتا كتكتل يمكن مواجهة الإتحاد الأوروبي.

	الإتحاد الأوروبي U.E	الإتحاد الأوروبي N.A.F.T.A
عدد السكان	340 مليون نسمة	363 مليون نسمة
إجمالي الدخل القومي	7000 مليار دولار	6457 مليار دولار
حجم التجارة الخارجية	1150 مليار دولار	770 مليار دولار

ويعتقد بأن الخطر القادم من النافتا يمكن أن تضيفه هذه الإتفاقية إلى الدول المنظمة في مجالات تحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال والعمالة وتحقيق التكامل الإقتصادي والفني وكذلك التكنولوجي وهذا في العديد من المجالات لا سيما في مجال الطاقة وهي إحدى الصناعات التي تتفوق فيها القارة الأمريكية على المجموعة الأوروبية حيث نجد أن إحتياطي النافتا من البترول يصل إلى 95 مليون برميل في بداية 1992 وهذا يمثل 9.3 ٪ من إجمالي الإحتياطات العالمي.

أما معدلات إنتاجها من البترول قدر بنحو 14 مليون برميل يوميا وذلك خلال سنة 1992 وهذا يتمثل نسبة 21.4 ٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وأمام هذا الوضع وتفاقم النزاع الأوروبي -الأمريكي الذي قد يرقى إلى الإتجهات الحمائية من الجانبين، يشتد قلق اليابان لإحتمال تراجع حجم

صادراتها إلى أسواق الطرفين بصفة خاصة، والتي تقدر بنمو 32 ٪ من إجمالي الصادرات اليابانية وعليه فإن المواجهة القادمة ستشتد بين هذه التكتلات التجارية الكبرى وعكس ذلك فإن فكرة التكامل أو التعاون الإقتصادي بين الدول النامية في تراجع مستمر، والأكثر من ذلك زادت تبعيتها بعد أن أبرمت عقود تعاون ثنائية مع الدول الصناعية وعليه فإن هذه الدول -أي المتخلفة- محكوم عليها التخصص في تصدير المواد الأولية وإستيراد السلع المصنعة وهذا سيسمح من غير شك -لهذه الأخيرة من تحقيق منافذ أكبر- وما إتفاقية النافتا إلا دليل على هذا الإتجاه، وهو ما يفسر محاولة اليابان ودول جنوب شرق آسيا في محاولتهم للإقتراب من المكسيك، وذلك لأن دورها حساس في الإتفاقية المذكورة، بمجرد إقامة حواجز الرسوم الجمركية، ضف إلى ذلك وجود عدد هائلا من الإتفاقيات التجارية تحوم حول المكسيك وهذا يجعلنا نتوقع تحولها إلى قوة في أمريكا الوسطى أي تكون لها الريادة في منطقة مزقتها الحرب الأهلية والإتجاهات الإيديولوجية لأكثر من عقدين من الزمن، وما يؤكد ذلك أن المكسيك قامت بتوقيع إتفاقية للتجارة الحرة، مع 5 دول من أمريكا الوسطى مباشرة بعد توقيع إتفاقية نافتا (غواتيمالا - الهندوراس - السلفاتور - ونيكاراغوا وأخيرا كوستاريكا)، حيث تهدف هذه الإتفاقية إلى تحويلها منطقة للتجارة الحرة مع مطلع سنة 1996. وتنص هذه الإتفاقيات الثنائية على الموافقة على الإنضمام إلى النافتا.

بالإضافة إلى ما سبق تعمل الدول الآسيوية على نفس المنوال السابق والتأكيد ذلك برزت الإتفاقية الأسيوية للتجارة الحرة افتا A.F.T.A والتي تم الإعلا ن عنها في جانفي 1992 والتي تضم كل من اندونوسيا، ماليزيا

فلبين، سنغافورة وتايلاندا وكذلك بروفاي، ضف إلى ذلك التقارب الذي حدث بين اليابان والصين والإتفاقيات التجارية التي تعكس هذا التقارب بعد ركود في العلاقات دام منذ الحرب العالمية الثانية.

إن تعثرمفاوضات دورة الأوروغواي لتحرير التجارة يثيرعددا من علامات الإستفهام حول مستقبل التجارة الدولية في إطار الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية. وتكاد تصل الخلافات في هذه الجولة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وهذه الأخيرة مع اليابان من جهة أخرى إلى طريق مسدود لا سيما أن الولايات المتحدة تعاني من العديد من الظواهر السلبية نذكر منها إرتفاع معدل البطالة حيث بلغت 8 ٪ من اليد العاملة والتسريح الجماعي للعمالة في الشركات الكبرى-وآخرها 5000 عامل من شركة بوينغ للطيران، كذلك عجز الميزانية الذي قدر بنحو 231 مليار دولار وديون حكومية بلغت 4000 مليار دولار، ناهيك عن 14.5 مليون طفل يعانون من الفقر و35 مليونا لا يشملهم التأمين الصحي في بلد يعد البلد الأكثر غنى في العالم.

ومما سبق نتسائل بعد أن حاولنا تشخيص خلفيات الصراع وجوهر عن مستقبل الإتفاقية العامة لا سيما وأن النتائج المتوصل إليها في 1993/12/15 لا يمكن إعتبارها حلولا نهائيا لمشاكل ستطرح نفسها في كل مرة، ذلك لأن كل حل نهائي وشامل سيعني الشروع في النظام الجديد الذي تسعى الأقطاب الثلاثة السالفة الذكر الهيمنة عليه، بينما ترفض الولايات المتحدة هذا التنافس وتسعى جاهدة لأن تكون دركي العالم وأن تكون القوة الوحيدة " Super power" لا سيما بعد أفول الإتحاد السوفياتي وإنهاء الحرب الباردة في 1990. بمؤتمر باريس حول نزع السلاح ومنذ ثمة شملت

الوثيقة الختامية لجولة الأوروغواي النقاط التالية: (1)

(1) – تحرير تجارة السلع وذلك عن طريق خفض التعريفة الجمركية على الواردات باستثناء قطاع النسيج ومشتقاته، حيث تم إخراج هذا القطاع من الوثيقة الختامية، وهذا ما نعتبره ضربة قاسية تتلقاها الدول النامية لا سيما تلك التي قطعت أشراطا كبيرة في تطوير هذا القطاع وبلغت مستوى منافسة الدول الصناعية في الأسواق الدولية. وهكذا تم وضع حد للمفاوضات حول المنسوجات التي أدرجت في المفاوضات منذ عقدين من الزمن أي منذ 1974. أما السلع الصناعية الأخرى فقد حظيت بإهتمام الأطراف المتفاوضة نذكر منها صناعة الطيران ومعدات النقل بصفة عامة والمطاط والشاشات المسطحة...إلخ. من المنتجات المصنعة التي تحتكر صناعتها الدول الصناعية والتي ترغب في تصريفها لضيق الأسواق العملية.

(2) – تم إدراج تجارة الخدمات نذكر من بينها الخدمات المالية والنقل البحري والخدمات السمعية البصرية (Audio-Visuel) التي ترى بأن تحرير تجارة الخدمات لن يصيبها التميز طالما أنها ستمنح لها الفرصة في أسواق مفتوحة تمتاز بتعهدات الدول الأطراف.

(3) – حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) (Trade-Related Aspects of in-tellectuel Property Rights.) وقد تم الإتفاق على حماية الحقوق الفكرية المتصلة

---

(1)– مصطفى أحمد مصطفى –الجات– في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط –مصر العدد الأول–

جوان 1991 ص 97.

بالتجارة الدولية، وهذا في الواقع عبارة عن جمع لثلاث مؤسسات اختصت في حماية الملكية الفكرية وهي:

(أ) – معاهدة بيرن " Berne" التي تختص بحقوق الفكر الفني والأدبي.

(ب) – معهدة باريس "Paris " التي أوكلت لها همة حماية حقوق الملكيات الصناعية.

(جـ) – إتفاقية واشنطن "Washington " التي تحمي الرموز التجارية والإنتاجية (الماركات المسجلة) كذلك كل ما يتعلق ببراءات الإختراع.

وعليه فإن إتفاقية جولة الأوروغواي؛ تم فيها تبني هذه المعاهدات الثلاث وسيتم تقنينها وتطويرها في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وفي هذا السياق أبدت الدول المتخلفة معارضتها لهذا القراروإعتبرته عائقا سيحول دون تقدمها وتجاوزها لمرحلة التخلف، وانطلقت في ذلك من إعتبار الملكية الفكرية تمثل ميراث إنساني ومن ثمة يحق لجميع البلدان حيازته كأداة للتنمية عوض وضع العراقيل التي تحول دون ذلك. إلا أن تأييد الدول المتقدمة على إدراج هذا القرار ضمن إتفاقية جولة الأوروغواي، يعد بمثابة رسالة رمزية موجهة لهذه الدول مفادها أن عصر تكرار المعجزة اليابانية ومعجزة جنوب شرق آسيا قد إنتهى ولن يمكن تكراره.

(4) – تم إدراج المعايير الإستثمارية المتعلقة بالتجارة الدولية (TRIMS) (Trade-Related Investment Measures) أين تم الأتفاق على إلغاء الحظر على المعايير الإستثمارية المتصلة بالتجارة والتي يمكنها أن تحول دون تحقيق التجارة الدولية وفي هذا السياق أعطيت للدول المتقدمة مهلة لمدة سنتين

لإنجاز التدابير الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تواجه هذه المعايير بينما أمهلت الدول المتخلفة لفترة تمتد بين 5 - 7 سنوات.

(5) - إتخذت جولة الأوروغواي إجراءات لمكافحة الإغراق وهو المشروع الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية وتمكنت من إقناع عددا كبيرا من البلدان الأعضاء بينما سعت اليابان جاهدة للتصدي لهذا المشروع وقد ترك للمنظمة تقدير المدة التي يتم فيها حظر الإغراق ووضع الإجراءات الكفيلة بذلك لا سيما في مجال الصناعات الكيماوية والمعادن والآلات والمنتوجات والأجهزة الإلكترونية الإستهلاكية والإسمنت...إلخ وقد دعم الموقف الأمريكي وطبقت الإجراءات المضادة للإغراق بلدان نذكر منها استراليا وكندا والإتحاد الأوروبي وحجتهم في ذلك تجنب نفقات التصحيح الهيكلي المؤقتة التي تفرضها الأسعار المنخفضة غير القابلة للإستمرار وكذلك التمييز في الإغراق لتذليل العقبات التجارية المختلفة الأشكال وأخيرا يبررون مكافحة الإغراق للمساعدة على تنشيط تحرير التجارة المتعددة الأطراف [1]

(6) - إقرار التحكيم وتسوية النزاعات في إطار الجات بين الأطراف المتعاقدة؛ ويعتبر التحكيم من أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الدورة محل الدراسة، وهذا من أجل تجنب الخلافات التي قد تؤثر سلبا على المسار العام للتجارة الدولية، وهذا ما ستتكفل به المظمة العالمية للتجارة.

(7) - لقد واقفت الأطراف المتعاقدة أيضا على ضرورة التقليل من

---

(1)- مايكل ليدي -مكافحة الإغراق- مجلة التمويل التنمية -صندوق النقد الدولي العدد 1- المجلد 32- مارس 1995.

العراقيل التي تقيد الواردات وذلك في مجال التجارة الزراعية وقد عرف هذا المجال مفاوضات مارطونية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت أسلوب حمائي على المنتجات الأوروبية وهددت على إبقائها إذا لم تستجيب المجموعة الأوروبية لمطالبها والمتمثلة في الإلغاء النهائي للحماية والدعم للصادرات من المنتجات الزراعية ولقد تم التوصل إلى إتفاق نهائي قبيل المؤتمر الوزاري أي يوم 1993/12/8. والتي تمت الموافقةعليها في الجلسة الختامية لجولة الأوروغواي.

وعموما فقد تميزت جولة الأوروغواي عن غيرها من الجولات السبع السابقة في كونها تضمنت تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والإستثمار كما تضمنت تأطير التحكيم وتسوية النزاعات، ومن جهة أخرى تمت مصادرة الإتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحماية الفكرية وتميزت أيضا بإقصاء قطاع النسيج ومشتقاته من الإتفاقية، كما تم إقصاء الصناعة الصيدلانية (الأدوية) لأسباب إنسانية واعتبرتها صناعة غير قابلة لشرط المفاوضات، وفي نفس الإطار تم إقصاء العمالة من الإتفاقية الموقع عليها في هذه الجولة وهذا يعني إقامة قيود على حركة العمالة الأجنبية وهو إجراء يترجم إنشغالات الدول المتقدمةلا سيما الولايات المتحدة التي تعاني من هجرة العمالة القادمة إليها من دول أمريكا اللاتينية، بينما تعتمد عليها الدول المتخلفة لكونها تمثل بالنسبة لها مصدرا هاما للعملة الصعبة. وهذا ما لم يرض الدول المتخلفة التي إعتبرت إتفاقية الأوروغواي بمثابة خيبة الأمل بالنسبة لها. وفي نفس الوقت لم ترض المزارعين في فرنسا واليابان وحتى كوريا التي اعتبرت إتفاق جولة الأوروغواي بمثابة غزو لأسواقهم التي يتحكمون فيها والتي ستصبح فيها مصالحهم مهددة وقد عبروا عن ذلك بالعديد من الإضرابات مباشرة بعد

الإعلان عن الإتفاق.

وأخيرا جاءت هذه الإتفاقية مترجمة لمفاوضات شاقة دامت ثماني سنوات وتعد أطول الجولات، ولقد إستمرت هذه الجولة على ما عرف بمسودة دنكل [1] التي احتوت 436 صفحة حيث راعت الدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها الخاصة جدا- كما أثبتنا ذلك سابقا- منذ فتح الأسواق أمام صادراتها، وهذا ما جعل هذه الجولة أكثر الجولات تعقيدا وذلك لمحتوياتها التقنية وعدم تكامل المسودة التي اعتبرت أرضية الوثيقة النهائية التي تم التوقيع عنها في إجتماع مراكش في 15 أفريل 1994 والتي تضمنت 22 ألف صفحة؛ ولقد تم الإتفاق في هذا الإجتماع تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة وبذلك إكتمل بنيان النظام الإقتصادي الدولي الذي تؤطره مؤسسات الصندوق النفدي الدولي والبنك العالمي بالإضافة إلى المنظمة العالمية للتجارة فهذهالمؤسسات أوكلت لها مهمة التمويل والتنمية والتجارة والتي ستقوم بالتعاون والتنسيق فيما بينها من أجل السهر على السير الجيد للإقتصاد العالمي. ومن ثمة فإنها ستقوم بالعمل ضد أي شكل من أشكال الحماية حتى ولو كانت حماية الصناعات الناشئة وهذا يعني فتح الأسواق أمام منافسة المشروعات المتعددة الجنيات العملاقة، وسوف لن يتحقق ذلك إلا عن طريق شرطية القروض التي يقدمها الصندوق والبنك الدولي (بما فيها فروعه) الموجهة للتصحيح الهيكلي في للدول المتخلفة وكذلك الدول التي تسعى للتحول نحو إقتصاد السوق الحر؛ وهكذا فإن معاناة الدول المتخلفة ستزيد بإقصاء بعض المنتوجات لا سيما الزراعية التي نتوقع

(1)- مصطفى أحمد مصطفى -مرجع سبق ذكره-.

إرتفاع أسعارها لا سيما القمح بنسبة تتراوح بين 15 ٪ إلى 20٪ وهذا ما يشكل عبءا إضافيا على موازين مدفوعات هذه الدول التي تعاني معضمها من التبعية الغذائية. وعلية فإن النظام الدولي الجديد سيكون لصالح التكتلات العملاقة التي بدأت في تنظيم أسواقها من خلال إنشاء مناطق التبادل الحر (Le libre echange)، بعد أن استكملت الحلقة الناقصة في النظام الإقتصادي الدولي عن طريق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون واسعة النفوذ والسلطات من خلال متابعة التجارة لكافة الأطراف المتعاقدة. وهكذا فإن الحرب التجارية، بدأت تبرز بين الدول الكبرى لا سيما الأقطاب الثلاثة التي تسعى كل منه لتأمين مركزها في النظام الدولي الجديد من خلال تأمين أسواق لتصريف منتجاتها وفي نفس الوقت تأمين أسواق للحصول على احتياجاتها من المواد الخام والواقع أن هذا الصراع يترجم سعي هذه الأقطاب لإيجاد صيغة مرضية لإعادة إقتسام العالم على إساس يتماشى والتحولات الجديدة في الخريطة الجيوسياسية لا سيما بعد أفول المعسكر الإشتراكي وانفجار الإتحاد السوفياتي إلى دول فما هو إذن مصير الدول المتخلفة التي تطمح إلى الخروج من دائرة التخلف من خلال القضاء على الفقر وبلوغ أهداف التنمية التي تسمح لها بالإلتحاق بالركب؟

المراجع Bibliographie

1 – خالدي الهادي –الهيمنة من خلال أطروحات التجارية الدولية مع دراسة لحالة صندوق النقد الدولي– أطروحة ماجستير –معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1992 (غير منشورة).

2 – العربي اسماعيل –التعاون الإقتصادي للتنمية –ديوان المطبوعات الجامعية 1979 .

3 – وادي آدم – الجات كإطار قانوني للتعاون التجاري الدولي– معهد الحقوق والعلوم الإدارية –جامعة الجزائر– فيفري 1992 (غير منشورة).

4 – مايكل ليدي –مكافحة الإغراق– مجلة التمويل والتنمية– صندوق النقد الدولي– العدد الأول– مارس 1995.

5 – مصطفى أحمد مصطفى –الجات– المجلة المصرية للتنمية والتخطيط –مصر– العدد الأول – جوان 1991.

6 - GATT - Focus N° 108 juin 1994 in revue probléme économique du 30-11-1994 N° 2-400.

7 - CH-GOUX- Pourquoi la crise? in cahiers Français sur la crise du SMI 1972.

8 - L'huillier Jacque - théorie et pratique de la cooperation économique international. ed° librairie de medias-PARIS-FRANCE 1975.

9 - GATT- ce qu'il est, ce qu'il fait - centre w. RAPPARD - Suisse - 1991.

10 - M.NIVEAU. Histoire des faits économique contemporaine -ed° P.U.F. FRANCE année 1966.

11 - P. SAMUELSON. l'économique -ed° Colin - FRANCE - 1968.